الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

مراقب الشؤون الإنسانية
تشرين الأول/أكتوبر 2010

نظرة عامة

أبرزت الأحداث التي وقعت خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر سمة مزمنة في أزمة الكرامة التي يعاني منها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة: ألا وهي الغياب الواسع لسلطة القانون وانعدام المُساءلة.

بساتين الزيتون في قريتي تل وفرعاتا الفلسطينيتين التي أحرقها مستوطنون من مستوطنة حفات جلعات (نابلس) كما يزعم. تصوير منظمة "يش دين – منظمة متطوعين لحقوق الإنسان"، تشرين الأول/أكتوبر 2010.

تشوش موسم قطاف الزيتون الذي بدأ رسميا في تشرين الأول/أكتوبر بصورة متكررة بسبب الهجمات العنيفة التي نفذها المستوطنون. فخلال هذا الشهر، أبلغ عن أنّ ما يزيد عن 3,700 شجرة زيتون أحرقت، أو اقتلعت أو تلفت بالمواد الكيميائية أو خربت بطريقة أخرى. ولحماية المزارعين الذين يتوجب عليهم قطف زيتونهم في الأراضي الواقعة بجوار المستوطنات، خصصت السلطات الإسرائيلية فترات زمنية محددة يستطيع خلالها المزارعون قطف أشجار زيتونهم تحت حماية الجيش الإسرائيلي. لكن إلى جانب أنّ هذا الإجراء لا يضع فقط على المزارعين الفلسطينيين عبء التكيّف مع القيود الإسرائيلية المفروضة على الوصول بدلاً من المستوطنين الذين ينفذون أعمال العنف، فإنه أثبت كذلك أنه إجراء غير فعّال في منع الهجمات التي تتعرض لها الممتلكات، والتي تقع معظمها خارج إطار الفترة الزمنية المخصصة لحماية المزارعين الفلسطينيين. ووفقا لما أفادت به منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية "يش

قضايا يغطيها تقرير هذا الشهر

الضفة الغربية: التوتر الفلسطيني الإسرائيلي في الضفة الغربية ما زال مرتفعا • ارتفاع حاد في هجمات المستوطنين أثناء موسم قطف الزيتون • ارتفاع في أوامر الهدم في الضفة الغربية

قطاع غزة: الغارات الجوية الإسرائيلية والقيود المفروضة على الوصول ما زالت تسفر عن وقوع ضحايا • التحقيق في عملية قتل خلال الهجوم العسكري "الرصاص المصبوب" • استمرار الحصار: الإنتاج وجهود إعادة الإعمار ما زالت مقيّدة • وصول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة

قضايا عامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة: ادعاءات بشأن سوء معاملة المعتقلين الفلسطينيين • الذكرى العاشرة لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325

ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 9962 | www.ochaopt.org | ochaopt@un.org

دين" فإنّ ما يزيد عن 90 بالمائة من الشكاوى المتصلة بعنف المستوطنين التي قُدّمت للشرطة الإسرائيلية خلال السنوات الأخيرة أغلقت دون توجيه أي اتهام.

وتحدث هجمات المستوطنين المتواصلة في سياق رفض الحكومة الإسرائيلية المستمر بأنّ تلتزم بواجباتها في إطار القانون الإنساني الدولي ووقف نقل مواطنيها المدنيين إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبالإضافة إلى المخاوف المتعلقة بحماية المدنيين المذكورة أعلاه، أدى توسيع وجود المستوطنين في الضفة الغربية إلى تقليص مساحة الأراضي المتوفرة للفلسطينيين بالإضافة إلى زيادة القيود على حرية التنقّل، مما أدى إلى تعظيم الأضرار الإنسانية التي يتعرضون لها.

وفي قطاع غزة، اقتلعت معظم أشجار الزيتون التي تقع في مناطق تبعد عن السياج مسافة 1,500 متر (17 بالمائة من أراضي قطاع غزة) خلال الهجوم العسكري الإسرائيلي "الرصاص المصبوب" وعمليات التوغل التي تُنفّذ بانتظام منذ ذلك الوقت (من بينها 19 عملية هذا الشهر). أما الأشجار الأخرى التي نجت في هذه المنطقة فتمنع القوات الإسرائيلية الوصول إليها بواسطة إطلاق "النيران التحذيرية" الحيّة. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر أصيب 11 مدنيا في هذه المناطق، من بينهم مزارع مسن أثناء قطفه للزيتون. غير أنّ أيّا من هذه الحالات لم تؤد إلى فتح تحقيق.

ولعلّ أبرز شاهد على انعدام المساءلة في السنوات الأخيرة هو الفشل في التحقيق في ادعاءات تشير إلى انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وقعت خلال الهجوم العسكري "الرصاص المصبوب". وخلال هذا الشهر، ركّزت وسائل الإعلام في تقاريرها المنشورة في الصفحات الأولى على أنّ تحقيقا جنائيا فُتح مؤخراً للتحقيق في ظروف هجوم أسفر عن مقتل 21 فرداً من عائلة واحدة ممتدة جميعهم مدنيون. وبالرغم من أنّ هذه الخطوة تعتبر خطوة إيجابية، إلا أنّ غالبية الادعاءات والشكاوى لا يتمّ التحقيق فيها. ومن بين التحقيقات الجنائية القليلة التي فتحتها السلطات الإسرائيلية، لم تؤد سوى ثلاثة منها إلى توجيه الاتهام لأربعة جنود إسرائيليين ذوي رتب عسكرية متدنية. أما على الجانب الفلسطيني، فلم تفتح سلطات حماس حتى الآن تحقيقات جديّة في ادعاءات بشأن اعتداءات الفلسطينيين على مدنيين إسرائيليين.

ويعتبر انعدام المساءلة في إطار القانون الدولي السمة الرئيسة لسيطرة إسرائيل على قطاع غزة. وبالرغم من ارتفاع حجم وتنوّع الواردات مؤخراً، ما زال سكان قطاع غزة جميعهم خاضعين للعقاب الجماعي، حيث أن الغالبية العظمى من السكان لا يزالون "محبوسين" نتيجة للحظر الشامل على تنقل الأشخاص عبر معابر قطاع غزة مع إسرائيل ومصر. وبالرغم من أن معبر رفح يعمل بصورة يومية منذ تموز/يوليو الماضي فلا يُسمح سوى لفئات معينة من الأشخاص بالعبور. إضافة إلى ذلك، ما زالت القيود الشاملة المفروضة على استيراد مواد البناء الأساسية وعلى تصدير البضائع تعيق أي انتعاش اقتصادي، أو تلبية الحاجة الكبيرة المتنامية إلى السكن والبنى التحتية.

وبالرغم من موافقة السلطات الإسرائيلية مؤخراً على بضعة مشاريع للإنشاء تنوي المنظمات الدولية تنفيذها، لم يطرأ سوى تقدم محدود في تنفيذ هذه المشاريع. وحالياً، يتمثّل العائق الأساسي أمام التنفيذ في القدرة المحدودة للمعابر المستخدمة لنقل الحصى (حزام ناقل في معبر كارني)، لا يعمل سوى يومين في الأسبوع، حيث أنّ السلطات الإسرائيلية لم تُنفّذ حتى الآن التزامها السابق بتمديد فترات عمل الحزام الناقل.

وخلال هذا الشهر أيضاً أصدرت منظمتان إسرائيليتان لحقوق الإنسان (بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الانسان في الأراضي المحتلة وهموكيد – مركز الدفاع عن حقوق الفرد) تقريراً مشتركاً يُسلط الضوء على ادعاءات تتعلق بسوء معاملة المعتقلين الفلسطينيين في أحد مراكز التحقيق الإسرائيلية (بتاح تكفا). ويُشار إلى أنّ أياً (صفر) من الشكاوى البالغ عددها 645 التي قدمها المعتقلون الفلسطينيون بشأن سوء المعاملة التي تعرضوا لها على أيدي المحققين منذ عام 2001 لم تؤد إلى فتح أي تحقيق جنائي. وفي المقابل تواصل حماس حرمان الجندي الإسرائيلي الأسير (جلعاد شليط) من الحق الأساسي الذي يتمثل في السماح للجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارته.

إنّ ضمان تحملّ الأفراد والدول لمسؤولياتهم تجاه القانون الدولي هو شرط جوهري لاسترجاع كرامة ضحايا الانتهاكات والحرمان من الحقوق الأساسية.

ما زالت حدّة التوتر الفلسطيني الإسرائيلي مرتفعة في الضفة الغربية

ما زالت المظاهرات وعنف المستوطنين تُسفر عن أعداد مرتفعة من الإصابات في صفوف الفلسطينيين؛ المستوطنون يدمرون آلاف أشجار الزيتون التي يمتلكها الفلسطينيون أثناء موسم قطف الزيتون.

ظلّ مستوى العنف مرتفعاً في الضفة الغربية خلال تشرين الأول/أكتوبر، حيث قتل ثلاثة فلسطينيين في سياق العنف الإسرائيلي الفلسطيني، إلى جانب إصابة 127 آخرين؛ وأصيب كذلك ثلاثة إسرائيليين، من بينهم اثنان من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية ومستوطن واحد.[1]

وفي الثالث من تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت القوات الإسرائيلية النار وقتلت فلسطينياً كان يحاول الدخول إلى القدس الشرقية دون أن يكون بحوزته تصريح إسرائيلي. ولا تزال ملابسات حادث إطلاق النار متضاربة، وقد بدأت السلطات الإسرائيلية تحقيقاً في الحادث. أما حالتا القتل الأخريان، فهما لمسلحين فلسطينيين ينتميان إلى كتائب عز الدين القسام (الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية حماس)، قتلا خلال تبادل لإطلاق النار مع القوات الإسرائيلية في المنطقة التي تُسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل. ويُشتبه بأنّ الفلسطينيين كانا متورطين في مقتل أربعة مستوطنين إسرائيليين خلال شهر آب/أغسطس الماضي. وخلال الاشتباك المُسلح، هدمت الجرافات الإسرائيلية جزئياً مبنى يتكون من ثلاثة طوابق كان المسلحان يختبئان فيه، مما أدى إلى تهجير ثلاثة أشخاص وتضرر 24 آخرين.

ووقع ما يزيد عن نصف الإصابات الفلسطينية هذا الشهر (56) خلال مظاهرات أسبوعية تُنظّم في الضفة الغربية، من بينها 45 إصابة في قرية النبي صالح، وست إصابات في قرية بيت أمر (الخليل)، احتجاجا على القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي الزراعية.[2] (أنظر/ي المربع الوارد في هذا التقرير)

إضافة إلى ذلك، أصيب 23 فلسطينيا خلال اشتباكات وقعت في حي سلوان في القدس الشرقية – أهمها وقع في 15 تشرين الأول/أكتوبر. فقد أفادت مصادر محلية أن القوات الإسرائيلية أطلقت قنابل الغاز المسيل للدموع على المصلين الذي كانوا يؤدون صلاة يوم الجمعة في المنطقة، مما أدى إلى اندلاع اشتباكات مع السكان الفلسطينيين أسفرت عن إصابة 15 فلسطينياً من بينهم طفل واحد، وأصيب معظمهم جراء الأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط. وتصاعدت حدّة العنف في حيّ سلوان خلال الأشهر الأخيرة ما بين السكان الفلسطينيين من جهة، والمستوطنين الإسرائيليين وأفراد الحراسة الخاصّة المسلحين والشرطة الإسرائيلية من جهة أخرى. ومما ساهم في ارتفاع حدّة التوتر في الحي نيّة بلدية القدس هدم قسم من الحي (البستان) وتهجير سكانه الفلسطينيين من أجل بناء متنزه ترفيهي.

ارتفاع حاد في هجمات المستوطنين الإسرائيليين في سياق موسم قطف الزيتون

تسبب عنف المستوطنين الإسرائيليين خارج القدس الشرقية في معظم الإصابات الأخرى التي وقعت هذا الشهر (27 إصابة).

بالتزامن مع بداية موسم قطف الزيتون، سُجل ما لا يقل عن 50 حادثاً نفذها مستوطنون إسرائيليون أسفرت عن وقوع أضرار بممتلكات الفلسطينيين – وهو ما يعادل تقريبا

الفلسطينيون المصابون في الصراع مباشرة 2010

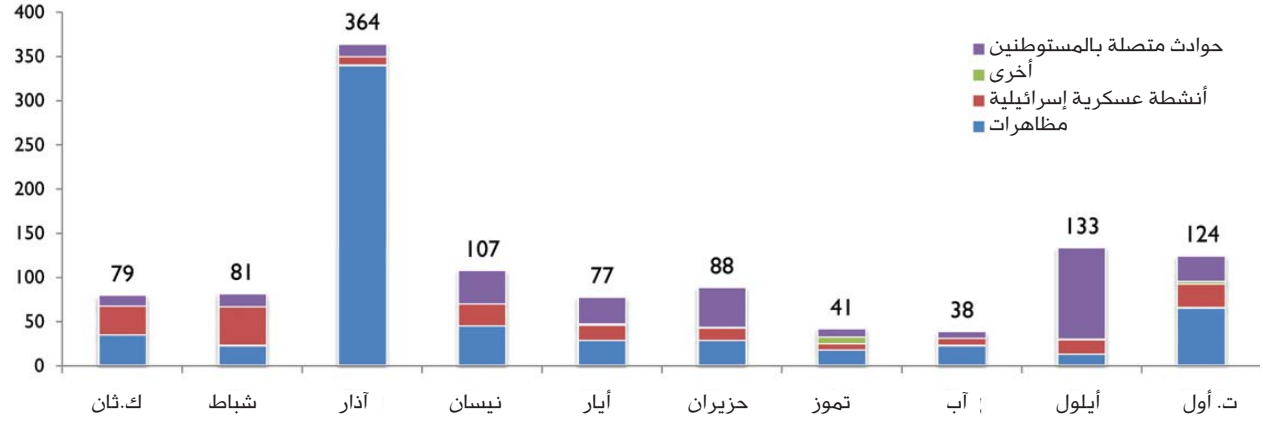

المظاهرات الأسبوعية التي اندلعت احتجاجا على تقييد الوصول إلى الأراضي في بيت أمر

منذ أيار/مايو 2005 تُنظّم في قرية بيت أمر بمحافظة الخليل مظاهرات أسبوعية ضد القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي الواقعة بالقرب من المستوطنة الإسرائيلية كرمي تسور. وقبل هذا التاريخ، بدأ أهالي القرية في تنظيم مظاهرات يومية عندما نصب الجيش الإسرائيلي في عام 2006 سياجا يطوّق 600 دونم من الأراضي الزراعية في القرية معظمها مزروع بالكروم. ويتوجب على المزارعين الراغبين في الوصول إلى هذه الأراضي المرور عبر بوابة زراعية. وبالرغم من أنه من المفروض أن تُفتح البوابة مرتين في الشهر، لم تُفتح سوى خلال يومين في عام 2007 ويوم واحد خلال عام 2008؛ ومنذ ذلك الوقت بقيت البوابة مغلقة تماماً. وقد تلفت العديد من الأشجار نظرا لقلة العناية بها، مما أثر على مصدر رزق 12 عائلة (أو ما يقرب من 150 فرداً).

وينظّم هذه المظاهرات غالباً المزارعون، إلى جانب نشطاء دوليين وإسرائيليين في منطقة تقع بالقرب من البوابة. وتتطوّر هذه المظاهرات أحيانا إلى اشتباكات يرشق خلالها الفلسطينيون بالحجارة القوات الإسرائيلية التي تطلق قنابل الغاز المسيل للدموع وقنابل الصوت والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط. ومنذ مطلع العام، أصيب 26 فلسطينياً خلال المظاهرات الأسبوعية التي تُنظم في القرية يمثلون أربعة بالمائة من مجمل الإصابات في الضفة الغربية خلال الفترة ذاتها.

مثلي المعدل الشهري لهذه الحوادث خلال الأشهر التسعة الماضية. وأبلغ عن أن ما يزيد عن 3,700 شجرة زيتون أحرقت، أو اقتلعت أو أتلفت بالمواد الكيميائية أو خربت بطريقة أخرى.

ولمحاولة منع هجمات المستوطنين، خصّص الجيش الإسرائيلي فترات زمنية محددة سُمح خلالها للمزارعين بالوصول إلى الحقول الواقعة بالقرب من بعض المستوطنات الإسرائيلية تحت حماية الجيش الإسرائيلي. لكنّ هذا الإجراء يضع على المزارعين الفلسطينيين عبء التكيّف مع القيود المفروضة على الوصول بدلاً من معالجة عنف المستوطنين. وفعلياً، وقعت معظم الهجمات خلال هذا الموسم خارج إطار الفترة الزمنية المخصصة لحماية المزارعين الفلسطينيين، عندما لا يكون الجنود حاضرين، مما أدى إلى خسائر جسيمة في الممتلكات. إضافة إلى ذلك، أفادت منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية "يش دين" أنّ الأغلبية العظمى من الشكاوى التي قدمها الفلسطينيون للسلطات الإسرائيلية يتمّ حفظها دون توجيه اتهام لأي شخص.

وبالإضافة إلى الأضرار التي تعرضت لها آلاف الأشجار وسرقة المحاصيل منذ بداية موسم قطف الزيتون، كان هنالك نطاق واسع من التقارير التي أبلغت عن حالات إتلاف للأشجار قبيل بدء الموسم، وذلك خلال الأشهر التي لا يُسمح فيها إلا لقلة من المزارعين الفلسطينيين بالوصول إلى ممتلكاتهم الزراعية الخاصة. وحتى هذا التاريخ من العام الجاري، اكتشف المزارعون تدمير ما يزيد عن 2,000 شجرة عندما سُمح لهم بالوصول إلى المنطقة لأول مرة منذ عدة أشهر.[3]

وخلال هذا الشهر أيضاً، تمّ الاعتداء على مسجد في قرية بيت فجار (بيت لحم) وتخريبه وإشعال النار فيه، وهو خامس حادث من نوعه خلال العام. واحترقت نتيجة لذلك نسخ من القرآن الكريم وتعرضت بعض دعامات المسجد لأضرار. ووجدت على جدران المسجد الداخلية رسومات لنجمة داوود وشعارات كتبت بالغة العبرية منها "بطاقة الثمن"[4] و "انتقام". وفي حادث خطير آخر وقع في قرية

عوامل متعددة تتحدى القدرة الإنتاجية في قطاع الزيتون

يتناول تقرير صدر خلال هذا الشهر عن منظمة أوكسفام (بريطانيا) بعض العوامل الرئيسة التي تقوض القدرة الإنتاجيّة في قطاع الزيتون. ويحدّد التقرير، إلى جانب القيود التي يفرضها الجيش الإسرائيلي والهجمات التي ينفذها المستوطنون، التحديات التالية:

- الدعم المحدود الذي تقدمه وزارة الزراعة الفلسطينية
- عدم توفر القروض لمعظم المزارعين
- غياب هيئة تنسيق فعّالة تعمل على رفع القدرة التنافسية للقطاع، وانفتاحه على الأسواق الخارجية
- شح الأمطار (معظم أشجار الزيتون تروى بمياه الأمطار)

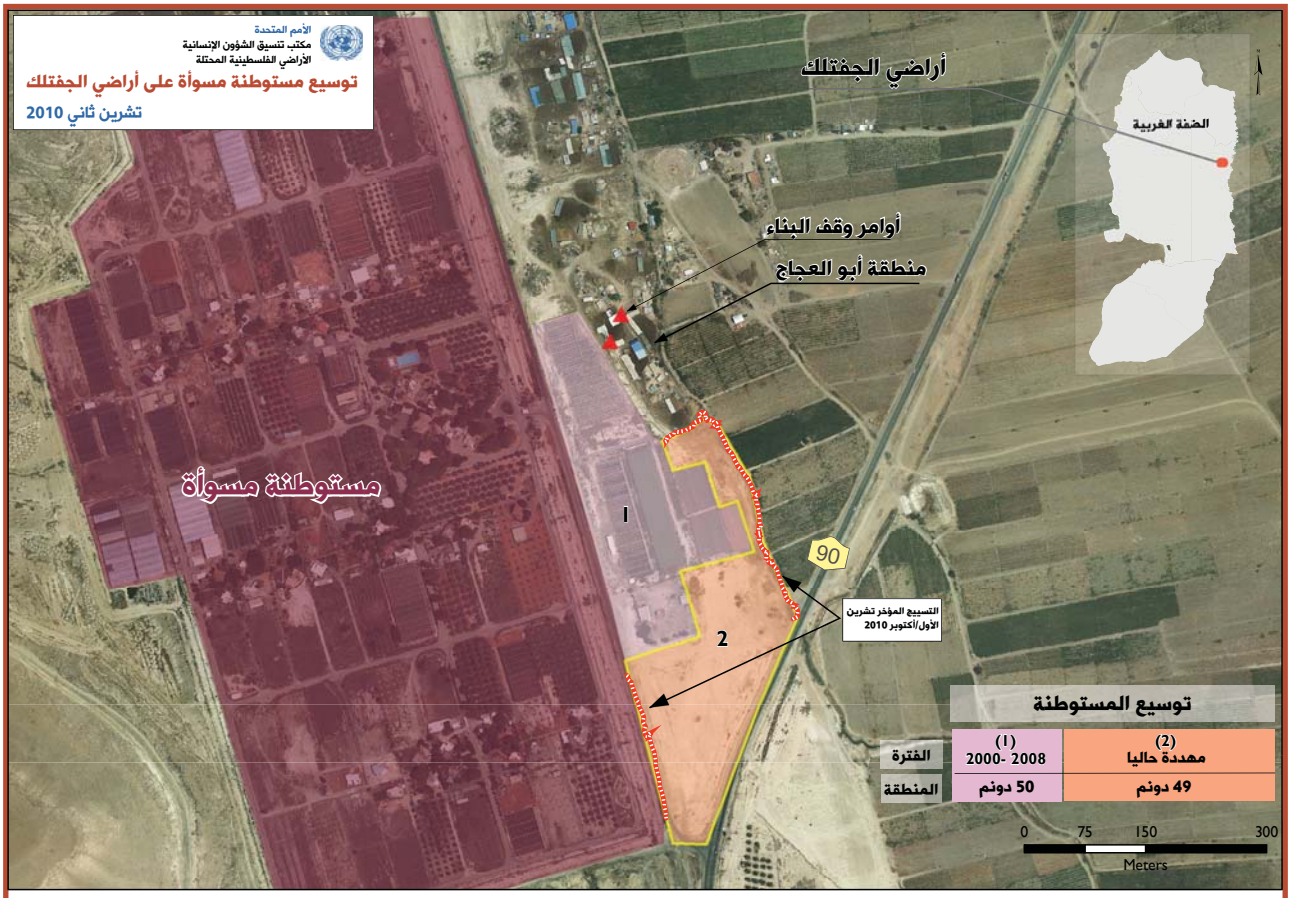

في تشرين الأول/أكتوبر حاول مستوطنون من مستوطنة مسوأة (140 شخصاً) السيطرة على ما يقرب من 46 دونم من الأراضي التي تخص قرية الجفتلك (5,000 شخص)، والتي تقع في غور الأردن في المنطقة (ج) من الضفة الغربية. وتعتبر هذه الأرض الواقعة ما بين الطريق 90 والطريق المؤدي إلى المستوطنة، جزءً من منطقة أبو العجاج في قرية الجفتلك ويعيش فيها 33 عائلة بدوية (حوالي 130 شخصاً).

والعائلات الفلسطينية التي تسكن هذه المنطقة مهددة بخطر التهجير، منذ أواخر التسعينات، أولا بسبب النشاطات التوسّعية التي ينفذها مستوطنو مسوأة، وثانيا بسبب أوامر وقف البناء والطرد التي تصدرها الإدارة المدنية الإسرائيلية بحجة أنهم يعيشون على "أراضي دولة"[5]. ويفيد السكان الفلسطينيون بأنّه منذ أوائل عام 2000، سيطر مستوطنو مسوأة على ما يقرب من 50 دونم في المنطقة من خلال نصب أسيجة حول قطع الأراضي وزراعتها بمحاصيل من أجل توسيع المستوطنة.

واندلعت الاشتباكات مجدداً في منتصف تشرين الأول/أكتوبر عندما توجه مستوطنون إسرائيليون إلى منطقة أبو العجاج لهدم حظيرتي ماشية أصدرت الإدارة المدنية الإسرائيلية ضدهما أوامر وقف بناء في وقت سابق خلال الشهر. وفي أعقاب تدخل الأمم المتحدة والإدارة المدنية الإسرائيلية، وصلت القوات الإسرائيلية إلى المنطقة ومنعت وقوع اشتباكات بين المستوطنين الإسرائيليين والسكان الفلسطينيين. لكن بعد عدة أيام وقعت اشتباكات في المنطقة عندما عاد المستوطنون إلى المنطقة وبدءوا بنصب أعمدة معدنية حول قطعة أرض لتسييجها. وقد استمر المستوطنون في نشاطات نصب الأسيجة حتى أواخر تشرين الأول/أكتوبر حيث نصبوا حتى هذا التاريخ أعمدة على طول 500 متر من الأراضي تقريبا، من بينها 200 متر نصبت على طولها حلقات معدنية. وخلال هذه الفترة، اندلعت الاشتباكات مجددا وأسفرت عن وقوع عدة إصابات في صفوف الفلسطينيين (أنظر قسم عنف المستوطنين).

وسيعيق السياج عند اكتماله وصول العائلات البدوية التي تعيش في المنطقة والتي تملك ما يقرب من 5,000 رأس من الخراف ويعتمدون على رعي الماشية لكسب رزقهم. وحالياً، تعتبر المنطقة التي تمّ تسييجها الطريق الذي يستخدمه الرعاة لمغادرة منازلهم والعودة إليها. ولا يتوفر للرعاة أي طريق آخر نظراً لأنهم ممنوعون من استخدام الطريق المؤدي إلى المستوطنة والطريق الآخر الواقع بالقرب من الطريق 90 الذي قد يوفر منفذاً إلى أراضي زراعية يفلحها الفلسطينيون.

في مواجهة خطر التهجير

بير العد هو مجمع رعوي صغير يقع في منطقة جنوب شرق محافظة الخليل في المنطقة (ج) من الضفة الغربية. وفي عام 2001 أضطر سكان المجمّع على المغادرة نتيجة المضايقات المنهجيّة التي تعرضوا لها على أيدي المستوطنين الإسرائيليين الذي يعيشون في البؤرة الاستيطانية المجاورة ميتسبيه يائير. وهنالك سبب آخر أدى إلى تهجيرهم ألا وهو القيود المفروضة على الوصول إلى معظم أراضي الرعي الواقعة في مناطق أعلن عنها الجيش الإسرائيلي سابقا "مناطق مغلقة" لأغراض التدريب.

في تشرين الأول/أكتوبر 2009، في إطار الالتماس الذي قدمته لمحكمة العدل العليا الإسرائيلية بالنيابة عن الأهالي منظمة إسرائيلية غير حكومية تدعى حاخامات من أجل حقوق الإنسان، وافقت السلطات الإسرائيلية على عودة السكان، بشرط بقائهم في إطار حدود منطقة محدودة. في أعقاب ذلك، عادت أربع عائلات (حوالي 50 شخصا)، ولكن بعد ذلك بمدة قصيرة، بدأت الإدارة المدنية الإسرائيلية إصدار أوامر وقف البناء ضد جميع الخيام السكنية وحظائر الماشية التي أقيمت بحجّة عدم حصولها على ترخيص للبناء، حيث أصدر حتى الآن 17 أمراً مماثلا. وقد رفضت الإدارة المدنية الإسرائيلية طلبات الحصول على تصاريح بناء والمخطط التفصيلي للمجمّع التي قدمتها جمعية حاخامات من أجل حقوق الإنسان لاحقاً.

إضافة إلى خطر الهدم الذي يتهدد سكان المجمّع منذ عودتهم، فقد تعرّضوا للمضايقة والتخويف على يد المستوطنين الذي يعيشون في بؤرتين استيطانيتين مجاورتين (ميتسبيه يائير ومزرعة لوسيفير). هذا العاملان معاً يعرّضان المجمع مرة أخرى لخطر التهجير الوشيك.

الساوية (نابلس)، في 20 تشرين الأول/أكتوبر أشعل مستوطنون إسرائيليون النار في مخزن مدرسة بنات ثانوية مما أدى إلى تدمير أدوات رياضية كانت بداخله. إضافة إلى أنّ المستوطنين لطّخوا أحد جدران المدرسة برسومات وكتابات. وأفادت مصادر إعلامية إسرائيلية أنّ الشرطة الإسرائيلية تشتبه بأنّ الهجومين ارتكبهما مستوطنون إسرائيليون في سياق الجهود المبذولة لمنع "تجديد تجميد" البناء في المستوطنات.

تقارير تفيد بارتفاع أوامر الهدم في الضفة الغربية

هُدم خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ما مجموعه 25 مبنى في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، الأمر الذي أدى إلى تهجير 39 فلسطينياً وتضرر 76 آخرين على الأقل. وخلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2010 هُدم ما مجموعه 313 مبنى يمتلكها فلسطينيون في هذه المناطق.[6] وبالرغم من أنّ هذا الرقم يعدّ ارتفاعاً مقارنة بعدد المباني التي هُدمت في الفترة المماثلة من عام 2009 (255)، فقد هُجّر خلال عام 2010 عدد أقل من الأشخاص (402 مقابل 546). ووقعت عمليتان من عمليات الهدم خلال هذا الشهر في سياق عملية عسكرية في المنطقة التي تُسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2)، في حين أنّ العمليات الأخرى نُفّذت بحجة عدم الحصول على تصاريح إسرائيلية للبناء.[7]

وخلال هذا الشهر أيضاً، سجّل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تسليم أوامر وقف البناء والهدم ضد 32 مبنى في المنطقة (ج) بالإضافة إلى 10 أوامر طرد ضد عائلات تسكن في المنطقة (ج) في كلّ من محافظة سلفيت، وطوباس، ورام اللّه ونابلس.[8]

أفادت وحدة العمل القضائي في مجموعة العمل الخاصة بالتهجير القسري، أنّ استطلاعاً أجري مع منظمات متعددة تقدم المساعدة القانونية في المنطقة (ج) في الضفة الغربية يُشير إلى ارتفاع حادّ في عدد طلبات الطعن القضائي ضد أوامر وقف البناء والهدم، وهو ما قد يُشير في المقابل إلى ارتفاع في إصدار هذه الأوامر على يد الإدارة المدنية الإسرائيلية. وحاليا، يقدّم محامو المنظمات الخمس الرئيسة التي توفّر المساعدة القانونية[9] خدماتهم في 501 قضية تسلّم أصحابها أوامر أصدرت خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2010، مقابل 171 أمراً أصدرت خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2009. وقد سُلّمت معظم هذه الأوامر التي أصدرت خلال فترة 14 شهراً شملها الاستطلاع في محافظة الخليل (209)، ورام اللّه (149)، ونابلس (75).

ويواجه الفلسطينيون صعوبات بالغة في الحصول على ترخيص للبناء في الضفة الغربية: ففي المنطقة (ج)، لا يُسمح للفلسطينيين بالبناء في ما يزيد عن 70 بالمائة من الأراضي المخصصة حالياً للمستوطنات الإسرائيلية أو

الجيش الإسرائيلي، وتُطبّق قيود صارمة على استخدامهم للنسبة المتبقية (29 بالمائة). وبالتالي لا يتوفر سوى واحد بالمائة من مساحة المنطقة (ج) لمشاريع البناء والتطوير الفلسطينية. وتفيد إحصائيات رسمية أنّه في الفترة ما بين عامي 2000 و2009، أصدرت الإدارة المدنية الإسرائيلية ما يقرب من 5,900 أمر هدم في المنطقة (ج) ضد مبان بنيت بدون الحصول على ترخيص.[10] وفي القدس الشرقية، 13 بالمائة من الأراضي فحسب، مخصصة لبناء الفلسطينيين، مقابل 35 بالمائة تمّت مصادرتها للاستخدام الحصري للمستوطنات الإسرائيلية.[11]

قطاع غزة

الغارات الجوية الإسرائيلية والقيود المفروضة على الوصول ما زالت تسفر عن وقوع ضحايا

قتلت القوات الإسرائيلية، خلال تشرين الأول/أكتوبر، ثلاثة من أعضاء جماعة مسلحة وأصابت 23 مدنياً داخل قطاع غزة. ووقعت 11 إصابة من هذه الإصابات خلال الغارات الجوية التي نُفذت كما يُزعم رداً على إطلاق الفصائل الفلسطينية للصواريخ باتجاه جنوب إسرائيل. وفي إحدى هذه الغارات التي وقعت في السابع من تشرين الأول/أكتوبر استهدفت غارة جوية قاعدة تدريب عسكرية تقع شمال غرب مدينة غزة مما أسفر عن إصابة ستة مدنيين وتضرّر 30 مبنى وثلاث سيارات كانت في الجوار. واستهدفت غارة أخرى نُفّذت في اليوم ذاته سيارة يُزعم أنها كانت تُقلّ مسلحين فلسطينيين. وبالرغم من أن الصاروخ الذي أطلق لم يُصب السيارة المُستهدفة، فقد أصيب جراء الغارة خمسة مدنيين من بينهم طفلان (أحدهما يبلغ من العمر عشرة أعوام والآخر 12 عاماً) كانا مسافرين في سيارة مجاورة. وواصلت الفصائل الفلسطينية إطلاق الصواريخ طوال الشهر باتجاه جنوب إسرائيل، دون أن يُبلّغ عن وقوع إصابات في صفوف الإسرائيليين جراء الصواريخ الفلسطينية.

واستمرت كذلك القيود التي تفرضها إسرائيل على وصول الفلسطينيين إلى مناطق تبعد عن السياج الذي يفصل ما بين إسرائيل وقطاع غزة مسافة 1,500 متر (17 بالمائة من أراضي قطاع غزة). وفي عدة حوادث متفرقة أطلقت القوات الإسرائيلية النار باتجاه عمال فلسطينيين كانوا يجمعون المخلفات المعدنية بالقرب من السياج، مما أدى إلى إصابة عشرة منهم. وفي السياق ذاته، أصيب شخص مسن عندما أطلقت القوات الإسرائيلية النار باتجاه مزارعين كانوا يقطفون أشجار الزيتون في حقول تقع على بعد 400 متر من السياج تقريبا إلى الشرق من خان يونس. وفي حادث آخر أصيب شخص يعاني من قصور عقلي عندما اقترب من السياج. إضافة إلى ذلك توغلت الجرافات والدبابات الإسرائيلية 19 مرة مسافة تبلغ عدة مئات من الأمتار داخل قطاع غزة وانسحبت بعد تنفيذ عمليات تجريف للأراضي.

إضافة إلى ذلك استمر منع الوصول إلى مناطق صيد الأسماك التي تبعد عن الشاطئ ما بعد مسافة ثلاثة أميال بحرية. وفي تسع حوادث متفرقة وقعت هذا الأسبوع، أطلقت القوات البحرية الإسرائيلية نيران "تحذيرية" باتجاه قوارب صيد فلسطينية مجبرة إياها على العودة إلى الشاطئ. وبالرغم من عدم التبليغ عن وقوع إصابات، فقد تعرّض أحد القوارب لأضرار.

منذ مطلع عام 2010 قُتل 55 فلسطينيا وأصيب 220 آخرون على أيدي القوات الإسرائيلية في قطاع غزة، في حين قتل ثلاثة جنود إسرائيليين (أحدهم بنيران "صديقة") وأصيب ستة آخرون. وبالرغم من أن عدد القتلى انخفض هذا العام مقارنة بعام 2009 (71)، فقد طرأ ارتفاع ملحوظ على عدد الإصابات (220 مقابل 163)، باستثناء الخسائر البشرية التي وقعت خلال الهجوم العسكري "الرصاص المصبوب" (أي قبل 19 كانون الثاني/يناير 2009). وبالرغم من هذا الاختلاف في حالات القتل والإصابة، فقد شهد عام 2010 ارتفاعاً مقلقاً في نسبة الخسائر المدنية في صفوف المدنيين: فإن 40 بالمائة مقابل 30 بالمائة من حالات القتل، و 87 بالمائة مقابل 78 بالمائة من حالات الإصابة على أيدي القوات الإسرائيلية في قطاع غزة خلال عام 2010 و2009 على التعاقب كانت في صفوف المدنيين الفلسطينيين.

وفي حادث آخر هذا الشهر نجم عنه ضحايا مدنيون، وقع انفجار في مجمّع أمني تابع لحركة حماس في منطقة رفح، مما أسفر عن إصابة 26 مدنياً، من بينهم 18 طفلاً (15 طفلا منهم هم طلاب أصيبوا بينما كانوا داخل مدرستهم وقت وقوع الحادث)، وشخص مسن وسبعة من المارة. ووقعت معظم الإصابات جراء الإصابة بالشظايا المتطايرة. وأدى الانفجار كذلك إلى وقوع أضرار جسيمة بالمجمّع وأربعة مدارس تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا) ومركز صحي تابع للأونروا تقع بالجوار. وما زالت ظروف هذا الحادث مجهولة.

ما زالت الأنفاق تحصد الأرواح: مقتل ثلاثة فلسطينيين وإصابة ثلاثة آخرين

بالرغم من التقارير التي تحدثت عن تباطؤ حجم الأنشطة التي تجري عبر الأنفاق منذ الإعلان عن تخفيف الحصار الإسرائيلي في حزيران/يونيو 2010 استمرت الأحداث المتصلة بالأنفاق. ففي حادثين منفصلين وقعا خلال هذا الشهر قتل ثلاثة فلسطينيين أثناء عملهم داخل أنفاق تقع تحت الحدود بين مصر وغزة، اثنان منهما قتلا بالصعقة الكهربائية وآخر نتيجة لسقوطه في النفق. بالإضافة إلى إصابة 27 عاملاً فلسطينياً آخرين. وفي عام 2010، قتل 43 فلسطينياً، وأصيب 109 آخرون في أحداث مختلفة متصلة بالأنفاق، تضمنت الغارات الجوية، وحوادث الانهيار، والصدمات الكهربائية، وانفجار أنابيب الغاز.

التحقيق في عملية قتل خلال الهجوم العسكري "الرصاص المصبوب"

يشير تقرير إعلامي إسرائيلي صدر هذا الشهر إلى أن المدعي العام في الجيش الإسرائيلي أمر بفتح تحقيق جنائي للتحقيق في اعتداء وقع خلال الهجوم العسكري "الرصاص المصبوب". هذا الحادث الذي وقع في الخامس من كانون الثاني/ يناير أسفر عن مقتل 21 مدنياً فلسطينياً وإصابة 19 آخرين جميعهم ينتمون إلى عائلة واحدة ممتدة (عائلة السموني).[12]

ويرد توثيق مفصل لهذا الحادث في التقرير الذي أصدرته بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في قطاع غزة (ويعرف أيضا "بتقرير جولدستون"). وقد وجدت البعثة أن الجنود الإسرائيليين جمعوا في اليوم الذي سبق الحادث ما يقرب من 100 مدني يعيشون في حي يقع في شرق مدينة غزة في منزل واحد، أصيب هذا المنزل لاحقا بثلاثة صواريخ أطلقتها مروحية إسرائيلية. ووفقا لما جاء في التقرير: "كل شيء يُشير إلى أنّ القوات الإسرائيلية علمت أنّ هناك 100 مدني تقريبا في المنزل. وبالفعل، فقد طلبت العائلات السماح لها بمغادرة المنطقة إلى منطقة أكثر أمنا ولكنهم أمروا بالبقاء في منزل وائل السموني. ولا بد أنّ المنزل كان تحت مراقبة متواصلة من قبل الجنود الإسرائيليين الذين كانوا يسيطرون سيطرة كاملة على المنطقة في ذلك الوقت"[13].

ووفقا لتصريح أصدرته وزارة الخارجية الإسرائيلية في تموز/يوليو 2010، فتح المدعي العام في الجيش الإسرائيلي ما مجموعه 47 تحقيقاً جنائيا في الحوادث التي وقعت خلال الهجوم العسكري "الرصاص المصبوب"[14]. وحتى هذا التاريخ، تمّت مقاضاة أربعة جنود إسرائيليين فيما يتصل بثلاثة من هذه التحقيقات التي بحثت قتل مدنيين، واستخدام طفل كدرع بشري، وسرقة بطاقة اعتماد[15].

وخلال الشهر الماضي سلّمت لجنة من الخبراء، عيّنها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لفحص وضع التحقيقات التي يجريها كلا الطرفين في نتائج "تقرير جولدستون"، تقريرها[16]. واستنتجت اللجنة أنه لا يمكنها أن تجزم ما إذا كانت التحقيقات الإسرائيلية تستوفي المعايير الدولية التي تتمثل في الاستقلالية والنزاهة، والشمولية، والفاعلية والسرعة. ويعود ذلك جزئيا إلى انعدام تعاون السلطات الإسرائيلية. وأما بخصوص التحقيقات التي تجريها السلطات في غزة، فقد ذكرت اللجنة أنها "لا تستطيع الاستنتاج أنه تمّ إجراء تحقيقات حقيقية يمكن التعويل عليها." ووجدت

النسبة المئوية للواردات غير الغذائية من إجمالي الواردات

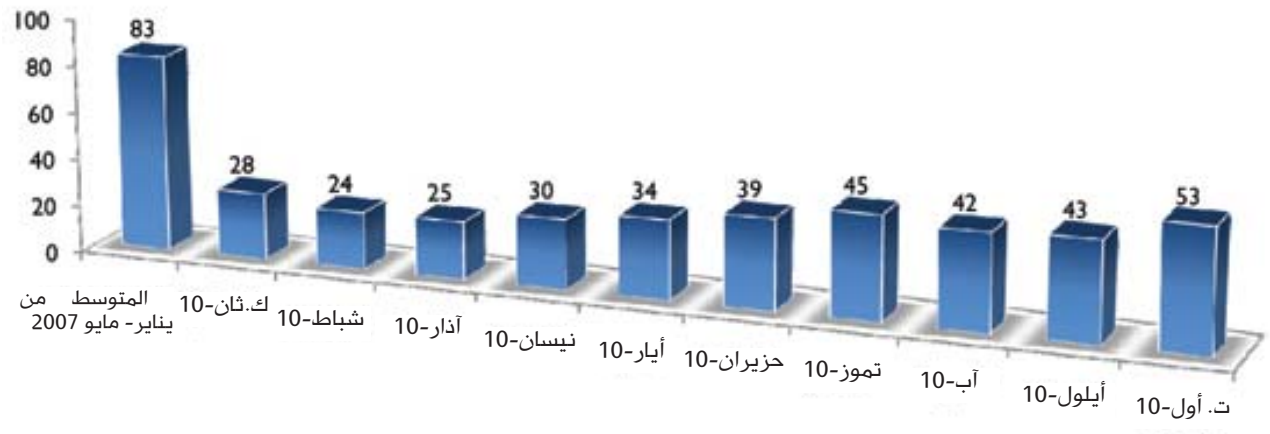

اللجنة أن التحقيق الذي أجرته السلطة الفلسطينية "يمكن اعتباره تحقيقاً حقيقياً يمكن التعويل عليه". وفي أعقاب ذلك، قرر مجلس حقوق الإنسان تمديد التفويض الممنوح للجنة وطلب منها تقديم تقرير إضافي بحلول شهر آذار/مارس 2011.

استمرار الحصار: الإنتاج وجهود إعادة الإعمار ما زالت مقيدة

لم يطرأ أي تطور ملحوظ خلال تشرين الأول/أكتوبر في سياق الحصار المفروض على قطاع غزة والذي جرى تشديده في 15 حزيران/يونيو 2007. وما زالت القيود الشاملة المفروضة على دخول مواد البناء وعلى تصدير البضائع من غزة تعيق أي انتعاش اقتصادي، أو أي تقدّم لتلبية حاجة السكان الكبيرة من السكن والبنى التحتية. وذلك بالرغم من تخفيف القيود المفروضة على الواردات منذ 20 حزيران/يونيو 2010.

وخلال هذا الشهر بلغ عدد حمولات الشاحنات التي دخلت إلى قطاع غزة (4,457) وهو ما يعتبر ارتفاعاً بمعدل 19 بالمائة مقارنة بشهر أيلول/سبتمبر ولكنه أقل بنسبة 14 بالمائة مقارنة بشهر آب/أغسطس. وبالرغم من هذا التذبذب، بقي المعدل الشهري لحمولات الشاحنات التي دخلت منذ تخفيف الحصار مؤخرا (تموز/يوليو – تشرين الأول/أكتوبر 2010) أقل بنسبة 65 بالمائة من عدد حمولات الشاحنات التي دخلت خلال الخمسة أشهر الأولى من عام 2007، أي قبل فرض الحصار. وبالإضافة إلى زيادة حجم الواردات، شهدت الأشهر الأربعة الأخيرة زيادة تدريجية في تنوّع البضائع: ففي شهر تشرين الأول/أكتوبر لم تُشكّل المواد غير الغذائية (للاستهلاك الإنساني والحيواني) "سوى" 53 بالمائة من مجمل عدد الشاحنات المستوردة، وهو أعلى رقم مُسجل منذ أيلول/سبتمبر 2008،[17] ولكنه أقل بمقدار الثلثين مقارنة بالأرقام ذاتها قبل فرض الحصار.

وأدى دخول البضائع الجديدة منذ 20 حزيران/ يونيو 2010، وخصوصا المواد الخام الصناعية، إلى استئناف محدود في نشاط بعض صناعات القطاع الخاص. ويقدر المركز التجاري الفلسطيني أنه جرى تشغيل 1,365 منشأة صناعية في قطاع غزة – أي 35 بالمائة من الرقم المماثل خلال حزيران/يونيو 2007. ومع هذا، تعمل معظم هذه الصناعات بقدرة تشغيلية منخفضة نسبياً، وهو ما يعكسه العدد الإجمالي للمُستخدمين فيها والبالغ 6,000 مستخدم، وهو ما يُمثّل 17 بالمائة فقط من عدد المُستخدمين قبل حزيران/يونيو 2007.[18] ويعتبر الحظر المستمر على التصدير العامل الأبرز الذي يمنع أي توسّع إضافي في إنتاج القطاع الخاص ويقيّد الإنتاج بأسواق غزة المحدودة (من حيث الحجم والقدرة الشرائية). وقد تفاقم هذا الأمر نظرا للارتفاع الحادّ الذي طرأ على استيراد البضائع الاستهلاكية المنافسة من إسرائيل وغيرها.[19]

الكشف عن القواعد الإرشادية التي كانت مطبقة قبيل الحصار

نشرت السلطات الإسرائيلية هذا الشهر بعض القواعد الإرشادية التي كان معمولاً بها حتى وقت قريب لإدارة الحصار المفروض على قطاع غزة.[21]

إلى جانب تقديم لائحة "بالمنتجات الإنسانية الأساسية" المسموح بدخولها إلى غزة (معظمها مواد غذائية، وعلف ماشية ومواد نظافة شخصيّة)، قدمت هذه القواعد الإرشادية مجموعة من الصيغ التي يقاس بموجبها عدد الأيام التي تمضي قبل أن تنفد من سكان غزة سلعة معيّنة ("طول النفس"). واعتمادا على هذه الحسابات وضع "خطا تحذير" واحد علوي وآخر سفلي لإرسال تنبيه مسبق لما تعتبره السلطات الإسرائيلية "نقصاً" أو "فائضاً". وحالما وصلت "سلعة إنسانية" معيّنة "الخط العلوي" فيتمّ وقف توريدها.

وقد وضحت هذه التعليمات كذلك المعايير التي يجب أن يتمّ بموجبها دراسة السماح باستيراد سلع أخرى.وتتضمن هذه المعايير، على سبيل المثال لا الحصر، تعامل السكان مع البضائع بصفتها "كماليات"، "وحساسيتها لاحتياجات المجتمع الدولي". وانعكاساتها على وضع حكومة حماس وتبعاتها الأمنية.

وقد نُشرت هذه الوثائق نتيجة لالتماس يستند إلى قانون حريّة التعبير قدمته قبل عام ونصف منظمة جيشا الإسرائيلية غير الحكومية لمحكمة إقليمية إسرائيلية. وكرد أولي على الالتماس، أنكرت السلطات وجود مثل هذه الوثائق؛ وبعد ذلك اعترفت بوجودها ولكنها رفضت نشرها "لدواعي أمنية".

وفي قطاع الإنشاء، لم تُلحظ سوى زيادة هامشية في النشاط خلال الأشهر الأخيرة، وخصوصاً بسبب الحظر المفروض على استيراد مواد البناء الأساسية الذي لم يتغيّر رغم التسهيلات المؤخرة. وتعتمد معظم نشاطات بناء المساكن الحالية التي يُنفذها الأفراد على الكمية المحدودة من المواد التي تدخل عبر الأنفاق الواقعة تحت الحدود ما بين مصر وقطاع غزة، أو التي يتمّ إنتاجها محلياً. وهذه المواد لا تُذكر مقارنة بالاحتياجات المتزايدة بسبب النمو السكاني الطبيعي، إلى جانب الدمار الذي خلفه الهجوم العسكري "الرصاص المصبوب". ويعتبر النقص في الحصى أكثرها تأثيراً إذ أنّه يُستخدم في إعداد الخرسانة.

ووفقا للمعايير التي وضعت في 20 حزيران/يونيو، يُسمح بدخول مواد البناء إلى غزة لمشاريع الإنشاء التي تُنفذها المنظمات الدولية. بالرغم من ذلك، فإن نظام الموافقة المتعدد المستويات الذي وضعته السلطات الإسرائيلية يجعل من التنفيذ الفعلي لهذه المشاريع أمراً صعباً. فعلى سبيل المثال، بالرغم من أنّ السلطات الإسرائيلية منحت في أيلول/سبتمبر موافقتها الشفهية على 17 مشروعاً من مشاريع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) (وتمثل ثلاثة بالمائة من قيمة مجمل برنامج الإنشاء الذي تشرف عليها الوكالة)، وسُحبت الموافقة على أربعة من المشاريع لاحقاً وأوقف العمل فيها. وحتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر لم تدخل إلى غزة سوى 85 حمولة شاحنة من بين 359 حمولة شاحنة من المواد المقيّد دخولها المطلوبة لهذه المشاريع. وفي العاشر من الشهر، حصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أخيرا على موافقة "مبدئية" من منسق الأنشطة الحكومية الإسرائيلية في المناطق لدخول مواد تبلغ قيمتها 11.7 مليون دولار أمريكي لسبعة من مشاريع الترميم والإنشاء.20 غير أنّ هذا لا يمثل سوى نسبة بسيطة من المواد المطلوبة للمشاريع التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمنسق الأنشطة الحكومية الإسرائيلية في المناطق في تموز/يوليو 2010، والتي تقدر قيمتها الإجمالية بمبلغ 128 مليون دولار أمريكي، ويعمل البرنامج حاليا على وضع اللمسات الأخيرة في صياغة العقود وسيبدأ في مناقشة تفاصيل مواعيد الدخول مع منسق الأنشطة الحكومية في المناطق في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2010. وعلى النقيض من ذلك، استمر دخول مواد البناء لمشروع ترميم محطتين كبيرين لمعالجة مياه الصرف الصحي بتمويل من البنك الدولي وألمانيا.

وعلى غرار البناء الخاص، يعتبر نقص الحصى المعيق الأساسي أمام تنفيذ بعض المشاريع التي حصلت على

وفاة طفلة فلسطينية عمرها عامان أثناء انتظارها للتحويل لتلقي العلاج

توفيت في 16 تشرين الأول/أكتوبر طفلة فلسطينية من قطاع غزة تبلغ من العمر عامين أثناء انتظارها للحصول على قرار تحويل عاجل لتلقي العلاج في مستشفى إسرائيلي. وكانت هذه الطفلة مصابة بمرض سرطان الدم (لوكيميا) وتلقت في السابق العلاج في عدة مستشفيات في إسرائيل والقدس الشرقية. وتأخّر الرد على طلبها الأخير للحصول على قرار تحويل لتلقي العلاج العاجل ثمانية أيام، ولكن عندما وافقت السلطات الإسرائيلية في النهاية على طلبها، كانت الطفلة في وضع طبي لا يسمح لها بالسفر. وتوفيت بعد يومين من ذلك. تبرز حالة الطفلة الفلسطينية نسمة محدودية الإمكانيات لعلاج السرطان في قطاع غزة. وتبلغ نسبة الطلبات التي يقدمها مرضى يعانون من السرطان حوالي 10 بالمائة من مجمل الطلبات المقدمة للحصول على تحويل لتلقي العلاج الطبي، حيث يضطر معظمهم إلى مغادرة غزة نظرا لأن علاج السرطان غير متوفر بالكامل تقريبا.

ومنذ كانون الثاني/يناير 2009 توفي 33 مريضاً أثناء انتظارهم للوصول إلى مستشفيات خارج غزة.

ووافقت السلطات الإسرائيلية في تشرين الأول/أكتوبر على 76.2 بالمائة من الطلبات التي قدمها مرضى لمغادرة غزة عبر معبر إيريز للوصول إلى مستشفيات في القدس الشرقية، والضفة الغربية، وإسرائيل والأردن. ويعتبر هذا أدنى معدّل منذ أيار/مايو 2010، وأقل بكثير من معدل الطلبات خلال أيلول/سبتمبر والذي بلغ 85 بالمائة. ومن جهة أخرى، كانت نسبة الطلبات المؤجلة ثالث أعلى نسبة خلال هذا العام: 26.6 بالمائة من مجمل الطلبات (211 مريضاً) تمّ تأجيلها، وهي تقريبا ضعف النسبة مقارنة بشهر أيلول/سبتمبر وكانت 12.8 بالمائة.

لمزيد من التفاصيل حول تحويل المرضى من غزة يمكنكم التسجيل في نشرة منظمة الصحة العالمية الشهرية على البريد الإلكتروني التالي: rad-report@who-health.org

جميع الموافقات. ويعود ذلك بالأساس للقدرة المحدودة للحزام الناقل في معبر كارني، رغم أنّ هذا المعبر هو المعبر الوحيد المستخدم لنقل الحصى، وعلف الحيوانات والحبوب، إلا أنّه لا يعمل سوى لفترة يومين أسبوعيا. ولم تطبّق السلطات الإسرائيلية حتى الآن التزامها السابق لتوسيع العمل في المعبر. وتسبب ذلك في إبطاء وتيرة التقدم بالرغم من توفر مواد أخرى تُنقل عبر معبر كيرم شالوم.

آخر تطورات وصول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة

لم يُلحظ أي تحسن فيما يتعلق بالقيود المفروضة على دخول فرق العمل الإنساني إلى غزة أو مغادرتها. فخلال تشرين الأول/أكتوبر، قدمت وكالات الأمم المتحدة 45 طلباً للسماح لأعضاء فرقها المحليين بالدخول/الخروج من قطاع غزة عبر معبر إيريز لم يوافق سوى على 45 بالمائة منها فحسب حتى الآن – وهو أقل كثيراً من معدل الطلبات المماثلة التي قُدّمت خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2010، فقد بلغت النسبة قبل الإعلان عن تخفيف الحصار 76 بالمائة. وانخفض عدد الطلبات التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة بصورة منتظمة منذ بداية عام 2010 مقارنة بشهر كانون الثاني/يناير 2010، انخفض أيضا عدد الطلبات التي قُدّمت خلال تشرين الأول/أكتوبر بنسبة 55 بالمائة. وإلى جانب انخفاض عدد الطلبات التي تُقدّم إلى سلطة المعابر في غزة يبدو أنّ هنالك انخفاضاً في معدل الموافقة على الطلبات كذلك. فمقارنة بشهر كانون الثاني/يناير هبط معدل الموافقة على الطلبات في شهر تشرين الأول/أكتوبر بنسبة 50 بالمائة تقريبا.

قضايا عامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

مؤشرات حماية الأطفال	أيلول 2010	ت. أول 2010
عدد القتلى في صفوف الأطفال الفلسطينيين	3	0
عدد القتلى في صفوف الأطفال الإسرائيليين	0	0
عدد الإصابات في صفوف الأطفال الفلسطينيين	26	29
عدد الإصابات في صفوف الأطفال الإسرائيليين	0	0
عدد الأطفال الفلسطينيين الذين تشردوا نتيجة هدم المنازل	0	25
عدد الأطفال الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية	269	غير متوفر

ادعاءات بشأن سوء معاملة المعتقلين الفلسطينيين

خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت منظمتان إسرائيليتان لحقوق الإنسان (بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة وهموكيد – مركز الدفاع عن حقوق الفرد) تقريراً مشتركاً يُسلط الضوء على ادعاءات تتعلق بسوء معاملة المعتقلين الفلسطينيين في أحد مراكز التحقيق الإسرائيلية.[22] وتشير النتائج التي اعتمدت على شهادات 121 فلسطينياً كانوا معتقلين للاشتباه في أنهم قاموا بتنفيذ أنشطة مناهضة للاحتلال الإسرائيلي العسكري للأراضي الفلسطينية المحتلة إلى أنهم تعرّضوا لمعاملة قاسية وغير إنسانية ومهينة، وللتعذيب أيضا في بعض الحالات.

وتتضمن أشكال سوء المعاملة التي تعرض لها المعتقلون الذين أعتقل معظمهم من منازلهم في منتصف الليل بصورة عنيفة، العنف الجسدي والتهديد خلال التحقيق والتكبيل لفترات طويلة (مما يجعل من المستحيل تحريك أجسامهم)، وتهديد أفراد عائلاتهم، بل واعتقالهم في بعض الحالات لمحاولة الضغط عليهم للاعتراف. واحتجز المعتقلون في زنازين صغيرة بدون نوافذ (بعضهم في العزل الانفرادي) ذات ظروف صحية "مروّعة" ولم يُسمح للعديد منهم بتبديل ملابسهم. كما أنّ استخدام الإنارة الاصطناعية جعلت من غير الممكن تمييز الليل من النهار، إضافة إلى أنّ الإنارة وتكييف الهواء (البارد أو الساخن جدا) أصابت المعتقلين بمشاكل في النظر وبالصداع. وأفاد بعض المعتقلين أنهم حرموا عمداً من النوم، في حين أن آخرين أفادوا أن ظروف زنازينهم جعلت النوم مستحيلا. وتأتي هذه الممارسات منسجمة مع سوء المعاملة التي وثقتها على مدى أعوام منظمات إسرائيلية وفلسطينية أخرى تدافع عن حقوق الإنسان.[23]

ويفيد التقرير أن نمط سوء المعاملة التي يتعرض لها المعتقلون يبدو بأنه مخطط له ومصمم لكسر إرادة المعتقلين بواسطة الإزعاج الجسدي، والقلق، والصدمة، والإرباك كوسيلة لنزع اعتراف منهم. بالرغم من ذلك، يشير كاتبوا التقرير إلى أن سوء المعاملة يتواصل بعد فترة التحقيق ويختلف كثيرا عن معاملة السجناء الجنائيين في إسرائيل. وبالتالي، يدعي كاتبو التقرير، أنّه يجب أن

تفهم هذه الممارسات في سياق الصراع الدائر بين إسرائيل والجماعات الفلسطينية الناشطة ضد سيطرة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويبرز التقرير كذلك حقيقة أنه منذ 2001، وصلت 645 شكوى قدمها المعتقلون إلى وزارة العدل بخصوص معاملة محققي وكالة الأمن الإسرائيلية للمعتقلين الفلسطينيين، إلا أنّ أيا منها لم يؤد إلى بدء أي تحقيق جنائي.

ووفقا لمؤسسة الضمير الفلسطينية غير الحكومية يوجد ما يقرب من 6,000 معتقل فلسطيني في السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية، من بينهم 37 امرأة، و264 طفلاً. كما أنّ هناك ما يقرب من 200 سجين يخضعون للاعتقال الإداري (بدون محاكمة).

وهناك 21 معتقلاً فلسطينياً على الأقل معتقلون على خلفية المظاهرات التي تُنظم ضد توسيع المستوطنات وبناء الجدار. وقد حكمت محكمة عسكرية إسرائيلية على أحدهم هذا الشهر بالسجن لمدة عام واحد، بالإضافة إلى السجن ستة أشهر مع وقف التنفيذ وغرامة مالية قدرها 5,000 شيقل، بعد إدانته بالتحريض وتنظيم المظاهرات ضد الجدار. وقد أثارت الإدانة والحكم نقداً حاداً من المجتمع الدولي.

الذكرى العاشرة لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325

حلت في شهر تشرين الأول/أكتوبر الذكرى العاشرة للموافقة على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 والذي يدعو الدول إلى حماية النساء في حالات الحرب والصراع وتشجيع مشاركة النساء في الحياة السياسية.[24]

وتعاني النساء والفتيات الفلسطينيات بصورة متواصلة من نقص منتظم في الحماية من العنف المباشر الناجم عن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني والنزاع الفلسطيني الداخلي. كما أن النساء والفتيات الفلسطينيات يتحملن عبئاً كبيراً فيما يخص انعدام الأمن الغذائي،[25] ونقص الوصول إلى التعليم والخدمات الصحيّة والعنف القائم على اختلاف الجنس.

وخلال السنوات الأخيرة، وقعت معظم حالات الوفاة والإصابة في صفوف الإناث في قطاع غزة، ويعود ذلك بالأساس إلى الأعداد المرتفعة من القتلى خلال الهجوم العسكري الإسرائيلي "الرصاص المصبوب".[26] إضافة إلى ذلك، تتأثر النساء في غزة بالنزاع الداخلي الفلسطيني وحالة الفوضى الأمنية العامة التي تتميز بها الحياة اليومية هناك. فهنّ غالبا ما يكنّ الهدف غير المباشر للصراع، حيث يتعرضن للقتل بسبب سوء استخدام السلاح، أو أثناء مرورهن في منطقة تعرضت لهجوم إسرائيلي، أو نتيجة للعنف الفلسطيني الداخلي.[27] وفي الضفة الغربية طرأ ارتفاع على عدد النساء اللواتي يتعرضن للإصابة في سياق الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.[28] وفي الحقيقة أنّ 70 بالمائة من مجمل الإصابات في صفوف النساء في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال عام 2010 وقعت في الضفة الغربية في هذا السياق (91 من بين 125 إصابة).[29]

ومما يمثل قلقاً متزايدا خلال السنوات الأخيرة، القيود المتزايدة على الحرية الشخصية في قطاع غزة، حيث تُجبر النساء والفتيات عادة على التصرف وفق أعراف اجتماعية محافظة. فعلى سبيل المثال، في تموز/يوليو 2009، فُرض على المحاميات قانون لباس يتمثل في حجاب للرأس وجلباب عند الحضور للمحكمة.[30] إضافة إلى إغلاق المنظمات النسائية والتضييق عليها في بعض المناسبات.[31] إن مثل هذه التدابير من شأنها أن تفاقم من سوء الظروف الصعبة أصلا للنساء اللواتي يكافحن من أجل تلبية احتياجاتهن الأساسية تحت الاحتلال الإسرائيلي وتبين بوضوح الحاجة إلى جهود إضافية لتحقيق الأهداف التي يجسدها قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325[32].

الهوامش

1. أصيب إسرائيليان خلال تموز/يوليو 2010 في سياق الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.
2. إضافة إلى ذلك، أصيب 11 فلسطينياً آخرون خلال المظاهرات الأسبوعية التي وقعت في قرى نعلين وبلعين (رام اللّه)، وبيت فجار (بيت لحم)، وبيت أمر والمنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل (الخليل)
3. بالرغم من أن الجيش الإسرائيلي أعلن بعض هذه المناطق ذات الصلة كمناطق عسكرية مغلقة أمام المدنيين الإسرائيليين خلال موسم قطف الزيتون، فإنّ هذه المناطق لا تكون بالضرورة مغلقة أمام المستوطنين الإسرائيليين خلال فترات أخرى من السنة وهي الفترات التي وقع خلالها الكثير من الأضرار للأراضي الزراعية الفلسطينية.
4. تنطوي إستراتيجية "بطاقة الثمن" على استخدام عنف منهجي وواسع النطاق وعشوائي ضد المدنيين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية، ردا على محاولات السلطات الإسرائيلية تفكيك البؤر الاستيطانية. وتتمثل الأهداف العامّة لهذه الإستراتيجية في ثني السلطات الإسرائيلية عن إزالة مثل هذه البؤر. لمزيد من المعلومات أنظر صحيفة وقائع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة: عنف المستوطنين الإسرائيليين وإخلاء البؤر الاستيطانية، تشرين الثاني/نوفمبر 2009.
5. وفقاً لجمعية بمكوم، تعتبر إسرائيل 30 بالمائة تقريبا من مساحة الضفة الغربية "أراضي دولة"، الكثير منها يقع في غور الأردن. يشتمل ذلك على ما يقرب من 13 بالمائة من الأراضي التي كانت مسجلة على أنها أراضي حكومية في بداية الاحتلال عام 1967. أنظر تقرير بمكوم: " المنطقة المحظورة، سياسة التخطيط الإسرائيلية في القرى الفلسطينية الواقعة في المنطقة (ج)، حزيران/يونيو 2008، ص 29. الكثير من هذه الأراضي يقع في غور الأردن.
6. معظمها (85 بالمائة) وقع في المنطقة (ج). يتضمّن هذا الرقم سبعة مبان هدمها أصحابها في القدس الشرقية بعد تسلّمهم أوامر هدم من السلطات الإسرائيلية.
7. إضافة إلى ذلك هدمت السلطات الإسرائيلية بالجرافات ورشتين لإنتاج الفحم تعود لفلسطينيين من قرية برطعة الشرقية (محافظة جنين)، تقع على الجانب الغربي من الجدار بحجة أنها تعمل بدون تصريح. وقد كانت هاتان الورشتان تُشغل 20 شخصاً. ولم يتمّ إدراج هدم الورشتين اللتان أنشئتا تحت الأرض، ضمن العدد الإجمالي للمباني التي هدمت.
8. أمران من بين الأوامر أصدرا بحجة أنّ الأرض المستهدفة هي "أرض دولة"، في حين أنّ الأمر الثالث يتعلق بأرض أعلنت سابقا منطقة عسكرية "مغلقة" لأغراض التدريب.
9. المنظمات التي شملها الاستطلاع هي المجلس النرويجي للاجئين، وحاخامات من أجل حقوق الإنسان، ومركز القدس للمساعدة القانونية، وجمعية سانت إيف، ووزارة الجدار والمستوطنات في السلطة الفلسطينية.
10. الأرقام حصلت عليها جمعية بمكوم – مخططون من أجل حقوق الإنسان، بواسطة التماس يستند إلى قانون حريّة التعبير.
11. لمزيد من المعلومات أنظر/ي "تقييد الحيز :سياسة تخطيط المناطق التي تطبقها إسرائيل في المنطقة (ج) في الضفة الغربية" مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 2009) "أزمة التخطيط في القدس الشرقية: فهم ظاهرة البناء غير القانوني"، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 2009).
12. عاموس هرئيل وآفي بفيفير "الجيش الإسرائيلي يستجوب ضباطا كبار حول هجوم غزة الذي قتل فيه 21 من أفراد عائلة واحدة" هآرتس، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2010.
13. بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق حول حرب غزة، ص 207. وجدت البعثة أنّ القوات الإسرائيلية منعت الفرق الطبية التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر لفلسطيني من إخلاء الجرحى لمدة تزيد عن يومين.
14. وزارة الخارجية الإسرائيلية، تحقيقات عملية غزة: التحديث الثاني، تموز/يوليو 2010.
15. بتسيلم - http://www.btselem.org/english/gaza_strip/military_police_investigations_into_castlead_violations.asp
16. A/HRC/15/50
17. شهد شهر أيلول/سبتمبر تدفقا كبيرا نسبيا لمواد البناء في إطار ما يسمى "اتفاقية الهدنة"، ما بين إسرائيل وحماس والتي انهارت في تشرين الثاني/نوفمبر 2008.
18. مركز التجارة الفلسطيني، تقرير معابر غزة الذي يصدر كل شهرين، آب/أغسطس – أيلول/سبتمبر 2010.
19. لمزيد من التوضيح أنظر/ي أخبار قناة بي بي سي (BBC)، "تقييد الأعمال التجارية في غزة بسبب الحظر الإسرائيلي على التصدير"، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2010.
20. تتضمن هذه المشاريع: بناء 200 وحدة سكنية في المنطقة الجنوبية، ترميم محطة توليد كهرباء قطاع غزة، ترميم جسر، وبناء 100 غرفة زراعية لتغليف المنتجات الزراعية.
21. يمكن الحصول على جميع الوثائق الأصلية بالعبرية بالإضافة إلى مقاطع بالإنجليزية عبر الرابط التالي: http://www.gisha.org
22. تركوا في الظلام: معاملة المعتقلين الفلسطينيين في مركز التحقيق في بتاح تكفا التابع لوكالة الأمن الإسرائيلية"، تشرين الأول/أكتوبر 2010.
23. "مثلا: اللجنة الشعبية ضد التعذيب في إسرائيل، "التكبيل كشكل من أشكال التعذيب والاستغلال،" حزيران/يونيو 2009، والمنظمة الدولية للدفاع عن الأطفال / فرع فلسطين، "المعتقلون الفلسطينيون الأطفال: سوء المعاملة والتعذيب

المنهجي والمؤسسي للأطفال الفلسطينيين على أيدي السلطات الإسرائيلية" حزيران/يونيو 2009؛ مؤسسة الضمير لدعم الأسرى وحقوق الإنسان، "تقرير المستجدات الربع سنوي حول السجناء الفلسطينيين،" 20 تشرين الأول/أكتوبر 2001.

24. تبني مجلس الأمن قرار الأمم المتحدة رقم 1325 في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2000. ويمكن تحميله من الرابط التالي: http://www.un.org/events/res_1325e.pdf

25. على سبيل المثال، تعتبر الأسر التي تعيلها امرأة من بين أكثر الأسر تعرضاً لانعدام الأمن الغذائي.

26. منذ بداية 2009، قتلت 191 امرأة فلسطينية وأصيبت 1,500 أخريات نتيجة للعنف المتصل بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتتضمن هذه الأرقام النساء اللواتي قتلن وأصبن في غزة خلال الهجوم العسكري "الرصاص المصبوب"، والذي بدأ في 28 كانون الأول/ديسمبر 2008. أما أعداد الخسائر البشرية غير المتعلقة بالهجوم العسكري "الرصاص المصبوب" فهي للفترة من أول كانون الثاني/يناير 2009 وحتى تشرين الثاني/نوفمبر 2010. وقتلت 5 نساء وأصيبت ثلاث نساء أخريات في سياق العنف الداخلي الفلسطيني والخلافات العائلية. وسجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة أيضا مقتل أربع نساء على خلفية قضايا "الشرف"، وأربعة أخريات قتلن بسبب التعامل المتهور مع الأسلحة خلال هذه الفترة.

27. فعلى سبيل المثال، في شهر تشرين الأول/أكتوبر أبلغ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في غزة عن إصابة تسع نساء نتيجة انفجار وقع في موقع تدريب تابع لحركة حماس في 21 تشرين الأول/أكتوبر. أنظر/ي التقرير الصحفي على الرابط التالي: http://www.pchrgaza.org,

28. في عام 2010، في الفترة ما بين أول كانون الثاني/يناير 2010 وتشرين الثاني/نوفمبر 2010، أصيبت 91 امرأة في هذا السياق، مقارنة بإصابة 67 في عام 2009 بكامله.

29. 85 بالمائة منها تقريباً تلك التي تقع خلال المظاهرات التي تُنظم ضد بناء الجدار وتوسيع المستوطنات أو في الأحداث المتصلة بالمستوطنين في الضفة الغربية.

30. أنظر/ي تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الصادر في 26 تموز/يوليو 2009، "قرار فرض لبس الجلباب التقليدي والحجاب على المحاميات في غزة قرار غير قانوني."

31. عرض قدمته المنظمات النسوية، بما فيها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، حول المناسبة المفتوحة المتعلقة بالقرار 1325 التي نُظمت في 10 تموز/يوليو 2010.

32. للإطلاع على نظرة عامة حول النساء الفلسطينيات والأمن أنظر/ي: تقرير الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، الصادر في أيار/مايو 2010 والمتوفر على الرابط التالي: http://www.dcaf.ch/.

الوكالات المشاركة في إعداد هذا التقرير

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) (UNICEF)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونيسكو) (UNESCO) ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) (FAO) ، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (اوتشا) (OCHA) ، مكتب الأمم المتحدة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) (UNRWA) ، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO)، برنامج الغذاء العالمي (WFP)، ، منظمة الصحة العالمية (WHO) ، الحق ، بديل،منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة)، المؤسسة العالمية للدفاع عن الأطفال- قسم فلسطين (PS-DCI) ، أوكسفام، مجموعة الثماني الكبار، المجموعة الهيدرولوجية في فلسطين، الحملة من أجل حق الدخول، وأعضاء من الآلية الدولية المؤقتة، ACAD،ACPP ، ACF-E،AAA

لمزيد من المعلومات: عمر أبو الحاج abulhaj@un.org +972 (0)2 5829962

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2010_11_12_english.pdf